

تقرير

راغدة صافي
raghida.ss@gmail.comبروكسيل - 2 معالجة جديدة لازمة تجاوزت الخطوط الحمراء
لازاريني: مشكلة النازحين حلولها خارج لبنان

شكلت مشاركة لبنان في مؤتمر بروكسيل - 2 بعنوان "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، في 25 نيسان، فرصة جديدة لحض المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته كاملة لمساعدة لبنان على مواجهة الاخطار المترتبة عليه من جراء ازمة النازحين السوريين، المتفاقمة بعدما دخلت عامها الثامن



المنسق المقيم لانشطة الامم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني.

تأمين 125 مليون دولار على شكل منح خلال السنوات الخمس المقبلة، وصولاً الى دعم الاطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب التقني والمهني الذي طوره الحكومة اللبنانية تماشياً مع اهداف التنمية المستدامة.

وفي اشارة منه بالغة الوضوح الى دور لبنان في مكافحة الارهاب، والتمن الذي دفعه ولايزال جراء ذلك، طالب رئيس الحكومة الدول المانحة بدعم اعادة اعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، لافتاً انتباهها الى ان هذا المخيم يذكر بأن لبنان كان في طليعة الحرب ضد الارهاب منذ البداية، مع اشارته الى وجود فجوة تمويلية بقيمة 100 مليون دولار يحتاج الى دعم دولي لسدها من اجل انجاز عملية اعادة اعمار المخيم.

ويبدو ان المجتمع الدولي بات مدركاً حقيقة ان لبنان بلغ منعطفاً مفصلياً جعله في حاجة ماسة الى دعم دولي عاجل ونوعي، يتيح الاستثمار في انعاش اقتصاده، ويفسح في المجال امام خلق فرص عمل وتعليم للنازحين ربطاً كون الازمة السورية طالت وباتت توجب مقاربة طويلة الامد مغايرة للصيغ السابقة التي كانت تقتصر على تقديم المساعدات الانسانية. فضلاً عن ان هاجس توطين اللاجئين في لبنان كان حاضراً بشكل قوي، وقد خيم ولو بشكل غير مباشر على اجواء المؤتمر. ورغم ان الدستور اللبناني ينص صراحة على رفض اي شكل من اشكال التوطين، الا ان لبنان لا يزال الحلقة الاضعف بين البلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين، وثمة تخوف لدى البعض من ان يدفع اثماناً لا قدرة له على تحملها.

"الامن العام" تواصلت مع المنسق المقيم لانشطة الامم المتحدة ومنسق الشؤون الانسانية في لبنان فيليب لازاريني، وسألته عن تقييمه نتائج مؤتمر بروكسيل - 2 الذي شارك فيه، والدور الذي تضطلع به الامم المتحدة والمجتمع الدولي

2020. انها بداية جيدة، وحتى تأمين التمويل بشكل كامل، فان الموارد المتاحة ستعطي الاولوية لمساعدة الفئات الاكثر حاجة. يشكل هذا الامر اشارة واضحة الى استمرار التزام شركاء لبنان الدوليين دعمه خلال هذه الازمة التي يمر فيها".

واعتراف لازاريني ان المؤتمر "لم يكن فقط فرصة لتسليط الضوء على التحديات الكبيرة والصعبة التي يواجهها النازحون في لبنان، بل ايضا للتأكيد على التحديات التي تواجه المجتمعات اللبنانية المضيفة. كلما سحنت لنا الفرصة خلال المؤتمر، كنا نجدد التأكيد على الحاجة الى زيادة الدعم للمجتمعات اللبنانية المضيفة وتأمين التزامات لسنوات مقبلة، وهذا ما شدد عليه ايضا رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري خلال الاجتماع".

اضاف: "مع دخولنا السنة الثامنة من الازمة السورية، لا تزال الازمة الانسانية في لبنان محفوفة بالمخاطر، ولا يزال هذا البلد يستضيف اكر عدد من النازحين في العالم نسبة الى عدد سكانه، مع ما يترتب على ذلك من منافسة على الوظائف والخدمات. الامر الذي يوجب التوترات بين المجتمعات. حصل لبنان على

الخدمات حولت جزءاً كبيراً من لبنان الى مخيم كبير للنازحين

90% من شبابنا يشعرون بانهم مهددون من النازحين السوريين

لمساعدة لبنان على جبهه تداعيات ازمة النازحين على ارضه.

رأى لازاريني ان مؤتمر بروكسيل "شكل فرصة اساسية اعاد خلالها المجتمع الدولي تأكيده على ضرورة ايجاد حل سياسي للصراع في سوريا". قال: "نجاح المؤتمر في تأمين مساعدات انسانية لسوريا والبلدان المضيفة بما فيها لبنان، من خلال تعهدات بقيمة 4.4 مليارات دولار لعام 2018، بالاضافة الى تعهدات بقيمة 3.4 مليارات دولار تمتد على مدى عامي 2019-

وقد تؤدي الظروف المتفاقمة الى زيادة الاستياء الاجتماعي، والى اضطرابات واعمال عنف وتهديد للاستقرار، قد يعطي حافزاً للنازحين للبحث عن ملاذ آمن في مكان اخر، في اشارة الى امكان اتساع رقعة النزوح الى خارج نطاق دول الجوار، وتمدها بشكل مطرد نحو الدول الاوروبية.

لم يكتف الحريري بدق ناقوس الخطر، بل قدم الى المؤتمرين خريطة اولويات دعاهم من خلالها الى العمل معاً لعكس الاتجاهات السلبية، بدءاً من وجوب تمويل خطة لبنان للاستجابة للازمة، وضمان التزامات متعددة السنة لتأمين استدامة المشاريع، فضلاً عن زيادة الدعم المقدم الى المجتمعات المضيفة على الاقل الى 100 مليون دولار سنوياً، ودعم تطوير نظام الحماية الاجتماعية اللبناني من خلال

ترأسه رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري قرع ناقوس الخطر مرة جديدة، ودعا المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته كاملة تجاهه، خاصة مع تفاقم الازمة فيه جراء ازمة النازحين. وقد وضع الحريري الاوراق على الطاولة، اذ قال بوضوح: "قدرات الدولة اللبنانية وبنائها التحتية والخدمات الحكومية منهكة ومستنزفة، ما حوّل جزءاً كبيراً من لبنان الى مخيم كبير للنازحين. ورغم استضافته اكثر من مليون ونصف مليون نازح، الا ان لبنان لا يزال متمسكاً بالتزاماته، مستمراً في تقديم خدمات انسانية تفوق طاقاته، وذلك نيابة عن العالم".

صاح المجتمعون في بروكسيل - 2 بما وصفه الحقيقة المرة، اذ خاطبهم قائلاً ان احتمالات عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في لبنان باتت حقيقة،

عقد المؤتمر برعاية الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي في العاصمة البلجيكية، وشارك فيه ممثلون عن 85 بلداً والمؤسسات التابعة للامم المتحدة. التأم هذا العام تحت ثلاثة عناوين رئيسية:

- تقديم الدعم الانساني للسوريين، سواء داخل البلاد او في الدول المجاورة، مثل لبنان وتركيا والاردن.
 - دعم العملية السياسية في سوريا التي تقودها الامم المتحدة والمعروفة بعملية جنيف.
 - مراجعة كل الجوانب الرئيسية لازمة السورية الانسانية والاقتصادية، خاصة في ظل وجود 13 مليون سوري يحتاجون الى مساعدات انسانية فورية، بالاضافة الى اكثر من 5 ملايين سوري يعيشون خارج البلاد.
- لبنان الذي شارك في هذا المؤتمر بوفد



رئيس الحكومة متوسلاً رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر.

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.



الرئيس سعد الحريري متحدثاً الى الصحافيين في بروكسيل.

يريد ان يبقى نازحاً، وان الامم المتحدة ترى ان وجود النازحين السوريين في لبنان موقت، وان الحلول التي يجري البحث عنها للنازحين ستكون خارج لبنان. علماً ان الامم المتحدة لا تزال ملتزمة بالكامل بروحية الشراكة في دعم لبنان لوجه التحديات، وهي ستستمر في تقديم دعم كبير له".

تمويل كبير، وتم تحقيق الكثير لمصلحة اللبنانيين والنازحين السوريين. وقد شمل ذلك تسجيل 400.000 طالب في المدارس، وتوفير المياه لأكثر من 1.3 مليون شخص، كما جرى تأمين المساعدات الغذائية لما يقارب 900 الف شخص، والاستثمار في الاقتصاد اللبناني بنحو نصف مليار دولار. لكن كل ذلك لم يكن كافياً لوضع حد للحاجات الانسانية المتزايدة والضعف المتنامي في جميع انحاء البلاد".

ختم المنسق المقيم لانشطة الامم المتحدة ومنسق الشؤون الانسانية في لبنان قائلاً: "مؤتمر بروكسيل - 2 الذي ركز على المساعدة الانسانية والاستقرار، انهى مجموعة المؤتمرات التي تعهدت بها مجموعة الدعم الدولية للبنان في كانون الاول 2017. كما ان الدعم المتكامل والمتعدد الوجه للبنان ركز ايضا على الامن من خلال مؤتمر روما - 2 وعلى النمو الاقتصادي من خلال مؤتمر CEDRE. من المهم التأكيد على انه لا يوجد نازح

كابوس ارقام

فجأة ويرون انه حصلت زيادة 250 مليون شخص بين ليلة وضحاها! وان على الاوروبيين انفسهم مساعدتهم فيما هم بالكاد قادرون على مساعدة انفسهم.

• اثار البيان المشترك الصادر عن الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي في ختام اعمال مؤتمر بروكسيل قلقاً لبنانياً لناحية تضمنه عبارات تتناقض مع السيادة اللبنانية وقوانينها، مثل "ربط عودة النازحين بالحل السياسي" و"العودة الطوعية" و"العودة المؤقتة" و"ارادة البقاء" والانخراط في سوق العمل وغيرها. وقد تفاعل هذا الموضوع على أكثر من صعيد في لبنان، ما اضطر بعثة الاتحاد الاوروبي ومكتب المنسق المقيم للامم المتحدة في لبنان الى اصدار بيان رسمي مشترك ارفق بالنص الحرفي لما سمي "اعلان الرؤساء" المشاركون في المؤتمر، اكد فيه عدم حصول اي تغيير في موقف الاسرة الدولية حيال مسألة وجود النازحين السوريين في لبنان وشروط عودتهم. وتم التأكيد على هذا الموقف في "ورقة الشراكة مع لبنان" التي اعدتها بصورة مشتركة لمؤتمر بروكسيل كل من لبنان والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة، اضافة الى الشركاء الدوليين.

• تعهدت الوفود المشاركة في بروكسيل - 2 بتقديم 4,5 مليارات دولار لهذه السنة، و3,4 مليارات دولار للسنة المقبلة. بذلك يكون الاتحاد الاوروبي قد قدم 6 مليارات حتى عام 2019، اي ثلاثة ارباع مجموع التعهدات. كما تعهد الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء تخصيص مبلغ اضافي للنازحين السوريين في تركيا بـ3 مليارات دولار خلال السنتين المقبلتين.

• تشير الدراسات الى ان 90% من الشباب اللبناني يشعرون بأنهم مهددون من النازحين السوريين، وقد وصلت التوترات بين هذين المجتمعين الى مستويات خطيرة. وهذا ما يمكن ان يؤدي الى اضطرابات اجتماعية واعمال عنف.

• لامست اعداد النازحين السوريين في لبنان الخطوط الحمر لاسيما في مجال ما شكله النزوح من خطر على التضخم السكاني، نظراً الى ازدياد اعداد الولادات من الاطفال السوريين الذي بلغ 50 الفا سنوياً، في مقابل 23 الف طفل لبناني.

• في العام الماضي شبه الرئيس الحريري استضافة لبنان 1.5 مليون نازح سوري ونصف مليون لاجئ فلسطيني على ارضه، بأن يستيقظ 500 مليون مواطن في الاتحاد الاوروبي



المديرية العامة
للأمن العام